جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الإدارة من منظور إسلامي
(الأساليب والمبررات)

إعـداد
د. عبدالشافي محمد أبوالفضل
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الرياض
١٤٢٨هـ (الموافق ٢٠٠٧م)

المحتويـــــات

أهمية وضرورة «الإدارة من منظور إسلامي» كبديل عن «الإدارة في الإسلام»

تمهيـــــــــــد

بداية تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين مفهوم المصطلحات التالية التي قد يخلط البعض بينها وبين الإدارة من منظور إسلامي :

١ ـ الإدارة عند المسلمين (الإدارة عند رجال الفكر الإداري المسلمين) : وهذا المصطلح يعني أن رجال الفكر الإداري المسلمين هم المصدر الأساسي للوقوف على عناصر و أسس و مبادئ الإدارة .

٢ ـ الإدارة العربية : و المنطلق الأساسي لهذا المصطلح هو أن رجال الفكر الإداري العربي هم المصدر الأساسي للوقوف على عناصر و أسس و مبادئ الإدارة .

٣ ـ الإدارة في الإسلام (الإدارة الإسلامية) : إن المنطلق الأساسي لهذا المصطلح هو أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للوقوف على عناصر و أسس و مبادئ الإدارة ، وعليه فالشريعة الإسلامية يتم التحاكم إليها هنا كمصدر و منبع للعلوم الإدارية ، وعليه فمجال البحث عن مبادئ و عناصر العملية الإدارية من تخطيط و تنظيم و رقابة هو نصوص الشريعة الإسلامية المتمثلة في آيات القرآن الكريم و الأحاديث النبوية .

أما بخصوص الإدارة من منظور إسلامي فإن المنطلق الأساسي لهذا المصطلح ـ كما سيتبين تفصيلاً فيما بعد ـ هو أن الفكر الإداري الإنساني

منذ البداية هو المصدر الأساسي للوقوف على عناصر و أسس و مبادئ الإدارة على أن يتم التحاكم إلى الشريعة للوقوف على مدي توافق عناصر و أسس و مبادئ الإدارة التي انتهي إليها الفكر الإنساني مع غايات و مقاصد و أصول و قواعد الشريعة الإسلامية فالشريعة الإسلامية هنا هي معيار لتقييم العلوم الإدارية .

أهمية و ضرورة «الإدارة من منظور إسلامي» كبديل عن «الإدارة في الإسلام»

إن علم الإدارة المعاصر إن هو إلا ثمرة جهد إنساني لعديد من العلماء والمفكرين المنتمين لعديد من الدول و المجتمعات وان كان الإسهام الأكبر في هذا الصدد يعزى لعلماء الفكر الإداري الغربي المعاصرين ، و قد كان من المأمول ـ وما زال ـ أن يكون لرجال الفكر الإداري العربي و لرجال الفكر الإداري من المسلمين إسهاماتهم في هذا الصدد .

إلا أن البعض من علماء ومفكري الإدارة المسلمين عوضاً عن ذلك قد تبنوا نهجا لـ أسلمه أو عزو العلوم الإدارية إلى الإسلام تحت أسماء أو مصطلحات عدة لعل من أشهرها مصطلح «الإدارة في الإسلام » أو «الإدارة الإسلامية » لدواعي و أسباب مختلفة لعل من أبرزها التأكيد على فضل الإسلام وسبقه في مجال العلوم الإدارية ، و كأن الإسلام جاء للتنظير في مجال العلوم الإدارية ، فظهرت كتابات عديدة عن الإدارة الإسلامية ، والتخطيط الإسلامي ، والفكر الإداري الإسلامي ، و الرقابة الإسلامية ، والتنظيم الإسلامي[1] هي في معظمها إن هي إلا ترداد لما ورد في الفكر الإداري المعاصر .

(١) انظر على سبيل المثال :

ـ أحمد بن داوود الزجاجي الأشعري ، مقدمة في الإدارة الإسلامية ، جدة : د. ن، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ، =

وهذا النهج رغم قناعتنا بصدق غايات و منطلقات الداعين والمتبنين له إلا انه يحتاج للمراجعة ، و إعادة النظر وذلك من منطلق كون الإدارة علم ، أو على الأقل يغلب عليها الصبغة أو النهج العلمي[1] ، والعلوم كلها ومنها

= ـ أحمد إبراهيم أبو سن ، الإدارة في الإســلام ، الرياض : دار الخريجي ، ط٦ ، ١٩٩٦م ،
ـ حسب الرسول حسين أحمد ، الادارة العامة في الإسلام ـ الأصول والتطبيق ، جدة : دار النوابغ للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤١٦هـ.
ـ حزام بن ماطر بن عويض المطيري ، الإدارة الإسلامية المنهج والممارسة ، الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .
ـ عبد الرحمن إبراهيم الضحيان ، الإدارة في الإســلام ـ الفكر والتطبيق ، الرياض : دار عالم الكتب للنشر ، ط٣ ، ١٤١٠هـ (جدة : دار الشروق) ـ ١٩٩٠م .
ـ فهد صالح السلطان ، النموذج الإسلامي في الإدارة / منظور شمولي للإدارة العامة ، الرياض : د. ن ، ١٤١٢هـ-١٩٩١م ، ط٢ : ١٤١٨هـ-١٩٩٧م ، مطابع الخالد .
ـ فهمي خليفة الفهداوي ، الإدارة في الإسلام المنهجية والتطبيق والقواعد ، د. ن (جامعة مؤتة : دار المسيرة) ، ط١ ، ٢٠٠١م-١٤٢١هـ.
ـ محمد بن عبد الله البرعي ، مبادىء الإدارة والقيادة في الإسلام ـ دراسة مقارنة ، الدمام : نادي المنطقة الشرقية الأدبي بالدمام ، د. ت .
ـ محمود عساف ، المنهج الإسلامي في إدارة الأعمال ، القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
ـ محمد عبد المنعم خميس ، الإدارة في صدر الإسلام ، القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٩٧٤م .
ـ فرناس عبد الباسط البنا ، التخطيط : دراسة في مجال الإدارة الإسلامية وعلم الإدارة ، القاهرة : د. ن ، ط١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

(١) وذلك بخلاف القيادة الذي يغلب الفن عليها .

علوم الإدارة لا وطن ولا هوية لها ، والإدارة في ذلك شأنها كشأن علوم الكيمياء والفيزياء .

وعليه فإذا كان لا يجوز القول بأن هناك «علوم كيمياء»أوروبية أو أمريكية أو إسلامية أو مسيحية أو يهودية ، فكذلك لا يجوز القول بأن هناك «علوم إدارية » إسلامية و علوم إدارية مسيحية و علوم إدارية أمريكية وعلوم إدارية أوروبية .

و لعل خير شاهد على صواب هذا التحفظ على هذا النهج ؛ هو هشاشة ما انتهي إليه في هذا الصدد، فهو في معظمه إن هو إلا ترداد لما ورد بأدبيات الفكر الإداري من مبادئ و أسس و مداخل و نظريات إدارية ، وأن جل هم الكثير منهم كان مجرد البحث عن كلمات التخطيط أو الرقابة أو التنظيم أو الإدارة في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ و ليس البحث عن أسس ومبادئ ونظريات و مداخل وخطوات و إجراءات ، وأساليب وأدوات التخطيط أو الرقابة أو التنظيم أو الإدارة في كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ .

ومن ذلك يتبين خطأ هذا التوجه نحو أسلمة أو عزو العلوم الإدارية إلى الإسلام والي الشريعة الإسلامية .

دواعي ومبررات أخرى للتحفظ على أسلمة أو عزو العلوم الإدارية إلى الشريعة الإسلامية

إن التحفظ على أسلمة أو عزو العلوم الإدارية إلى الشريعة الإسلامية تنطلق أساساً ـ كما سبقت الإشارة ـ من كون الإدارة علم ، والعلم لا وطن ولا هوية له ، و إذا كنا لا نبحث عن علوم الكيمياء على سبيل المثال في القرآن الكريم ليكون عندنا كيمياء إسلامية ، فلما إذا البحث عن علوم الإدارة

في الإسلام أليست علماً كبقية العلوم!! وفضلا عن ذلك توجد عدد من المبررات الداعية والمؤيدة لهذا التحفظ، ومن ذلك :

١ ـ أن الإسلام له غايات اجل وأعظم من التنظير لنظريات إدارية أو غير إدارية ، وأجل وأعظم من أن تزاحم الإنسان في مجالات العلوم الوضعية التي تيسر للإنسان البحث فيها بغير ما عناء أو شطط وهي تلك المجالات التي تقع في نطاق وحدود إدراكاته وطاقاته، وملكاته وقدراته ؛ الحسية والعقلية و الذهنية ، ومنها البحث في مجالات علوم الإدارة بمفهومها الحديث و الذي يغلب على عناصرها الرئيسية التخطيطية و التنظيمية و الرقابية الصبغة العلمية[١].

٢ ـ أن الشريعة الإسلامية تدعوا وتحث الإنسان المؤمن على أمرين :

أ ـ أنها تدعوا وتحث الإنسان المؤمن على البحث والتدبر و التفكر في القرآن الكريم للتزود بالعلم الصحيح ، وإكتشاف الآيات والسنن والقوانين المبثوثة في هذا الكتاب الكريم و العمل بمقتضاها فيما يتعلق :

بعلاقة الإنسان بالخالق سبحانه ، و فيما يتعلق علاقة الإنسان بالإنسان ، وفيما يتعلق بعلاقة الإنسان بالكون من حوله .

---

(١) وذلك بخلاف البحث في مجال ظاهرة القيادة الذي يغلب علي البحث في مجالاتها إفتقاده للصبغة العلمية ، وأصبح من المتعارف عليه بين رجال الفكر الإداري المعاصر إطلاق مصطلح « علم الإدارة » علي المجال الأول ، و إطلاق مصطلح «فن القيادة» على المجال الثاني ، و أصبح كذلك من المتعارف عليه بين رجال الفكر الإداري المعاصر النظر إلى الإدارة و القيادة كنشاطين مستقلين لكل منهما طبيعته المتميزة .

و هي أمور ومجالات تتميز بالآتي :

- أن البحث فيها لا يتيسر للإنسان بغير ما عناء أو شطط .
- أن الاضرارالناجمة عن خطأ الإنسان في هذه المجالات لا تلحق به وحده ، بل تلحق و تصيب كذلك الآخرين من حوله ، بل كثيرا ما يكون الضررالاكبر هو من نصيب هؤلاء الآخرين .
- أن خطأ الإنسان في هذه المجالات ليس من السهل الوقوف عليه في معظم الحالات إلا من خلال آثاره و إنعكاساته السلبية على الإنسان وعلى الآخرين من حوله .
- أن إكتشاف الخطأ والاضرارالناجمة عن خطأ الإنسان في هذه المجالات لا يتيسر في الغالب الوقوف عليه إلا بعد مرور فترة قد تقصر و قد تطول عاني فيها من عاني وتضرر فيها من تضرر .

ب - أن هذه الشريعة ذاتها تدعو و تحث الإنسان المؤمن في ذات الوقت على البحث والتفكر في أرجاء الكون ، والسعي نحو توظيف طاقاته و ملكاته و إدراكاته وقدراته ؛ الحسية والعقلية و الذهنية لإكتشاف الآيات والسنن والقوانين المبثوثة في أرجاء هذا الكون ، ومن ثم توظيفها لتحقيق سعادة الإنسان و لعمارة الأرض .

وذلك من منطلق أن البحث في الظواهر الحسية المبثوثة في أرجاء الكون من الأمور الميسورة للإنسان بغير ما عناء أو شطط ، فضلا عن أن الخطأ في هذه المجالات من السهل إكتشافه و الوقوف عليه سريعا و بشكل مباشر .

وبدهي إن علم الإنسان الذي مصدره النظر والبحث في الظواهر الكونية مرتبط بحدود ومحدودية قدراته وملكاته وطاقاته البشرية التي يعتريها التطور والتغير، ومن ثم فإن علم الإنسان في تطور دائم؛ بتطور خبراته وبتطور طاقاته وقدراته وملكاته، وبتطور أدواته البحثية. وذلك بخلاف العلم الذي مصدره كتاب الله «القرآن الكريم» لأنه من لدن من قد أحاط بكل شيء علماً (سبحانه وتعالى).

ومن ذلك يتبين إن اجتهادات وعلوم البشر القاصرة والمتطورة - مهما بلغ علو شأنها - إن هي إلا إجتهادات بشر وأنها عرضة للخطأ والصواب، ومن ثم فإن من الخطأ نسبتها وعزوها إلى شرع الله ومن الخطأ كذلك القول بأن مصدرها كتاب الله سبحانه وتعالى.

الخطورة والإثم في عزو العلوم الإدارية إلى الشريعة الإسلامية

وعليه فإن من الخطأ عزو ونسبة العلوم الإدارية مع ما فيها من قصور، ومع ما هي عليه من تغير و تطور و تبدل و تحول إلى الشريعة الإسلامية، خاصة أن هذا العزو قد إستتبعة عزو خصائص الشريعة الإسلامية إلى هذه العلوم الإدارية وهذا ما ذهب إلية عديد من الذين انتهجوا هذا النهج، وهنا مكمن الخطورة والإثم.

ويتمثل ذلك في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: إن هذا النهج سيشكل قيدا على اجتهادات العلماء والمفكرين المسلمين من رجال الإدارة ممن انتهجوا هذا النهج وذلك ترتيباً على عزوهم لهذه العلوم الإدارية إلى الشريعة الإسلامية، ومن ثم فقد غدا لها بالتالي في ظنهم خصائص الشريعة الإسلامية من ثبات و قدسية وغير ذلك من خصائص الشريعة.

ومن ثم فإن دعواهم هذه تفرض عليهم رفض أي تعديل أو تغيير أو تطوير في العلوم الإدارية التي عزوها للشريعة لان هذا التطوير ما ينم عن قصور في الشريعة وهذا يتعارض مع خصائص الشريعة الإسلامية من ثباتها وكمالها .

وعليه فان محصلة هذا النهج هو قعود المسلمين عن المشاركة في تطوير علوم الإدارة ، فضلاً عن قعودهم عن متابعة وملاحقة التطورات المستحدثة في هذه المجالات .

الأمر الثاني : أن هذا النهج يتيح الفرصة للمتشككين والمتربصين بالإسلام وبالشريعة الإسلامية للنيل من هذه الشريعة ، والانقضاض على خصائصها ، ومن ذلك فإن اختفاء أو تقادم أي نظرية أو مبدأ إداري ممن نُسب إلى الإسلام ـ بغير حق ـ وظهور نظرية جديدة أو مبدأ إداري جديد أكثر كفاءة وفعالية ، وأكثر نفعا للإنسانية سوف يكون بمثابة أداة للنيل من الشريعة الإسلامية و من خصائص هذه الشريعة الغراء .

الأمر الثالث : أن هذا النهج فيه إثم ـ أو على الأقل شبهة الوقوع في الإثم ـ من جراء عزو أمور وضعية هي ليست من الشريعة الإسلامية إلى الشريعة الإسلامية ، فالله يغار على شريعته وعلى حدوده ، ولنتقي الله ما أمكن من الوقوع في هذا الإثم أو شبهة الوقوع فيه ، وصدق الحق سبحانه إذ يقول :

﴿فويل . . . . . يكسبون﴾ (البقرة ، ٧٩)

الأمر الرابع : الوقوع في مغبة الجرأة على الله العلى القدير عند الحديث عنه سبحانه ، حيث صاحب هذا العزو للعلوم الإدارية إلى الشريعة

إقدام أصحاب هذا النهج — ربما لدواعي تأكيد صحة هذا العزو إلى الشريعة –على إستخدام كلمات و تعبيرات و مصطلحات إدارية أو وضعية فيها جرأة على الله و لا تليق في حقه سبحانه ، فلما هذه الجرأة ؟ وعلى من ؟

لما ذلك ؟ والإنسان منا عندما يكون في حضرة صاحب جاه أو سلطان، أو أمير أو وزير يكون حريصاً في إنتقاء ألفاظه و كلماته ؛ ويكون على حذر في كافة أفعاله و تصرفاته ، فلما ينسي أو يتناسى البعض منا عند الحديث عنه سبحانه أنه في حضرة ملك الملوك ، في حضرة الله جل جلاله و عظم سلطانه .

فالحذر من القوي العزيز ، وصدق الحق سبحانه إذ يقول :

﴿ **ما قدروا الله حق قدره إن الله لقوي عزيز** ﴾ (سورة الحج ٧٤).

ومن الشواهد على وقوع البعض من رجال الفكر الإداري العربي المسلمين في شبهة هذه الجرأة على الله سبحانه :

١ ـ القول بان : رسم السياسات العامة في التخطيط الإسلامي من وضع الله عز وجل[١] أستغفر الله العظيم .

٢ ـ القول بأن : الأمر في التخطيط الإسلامي قد يصل إلى أن يضع الله ـ عز وجل ـ تخطيطا محكماً لأحد أنبيائه ، و يلهمه هذا التخطيط و يكلفه بتنفيذه . .[١] أستغفر الله العظيم .

---

(١) المرجع رقم ١١ في قائمة المراجع، ص ٨٩ .

٣ـ القول بأن : للإدارة في الإسلام ذاتية ربانية ، ونبوية ، تطرح وتهزم كل الأطروحات الفكرية البشرية شرقية أو غربية[٢] .

٤ ـ القول بأن : التخطيط الإسلامي يمتاز عن غيره من أنواع التخطيط بأن السياسات العامة و المبادئ و القواعد التي يعتمد عليها هي من وضـــع الله سبحانه و تعالي و ليس من وضع البشر . . [٣] أستغفر الله العظيم .

٥ ـ والقول بأن الله سبحانه و تعالي يشرع السياسة العامة ويبلغها لرسوله الكريم . . . ليقوم الرسول . . . بالتنفيذ المرحلي[٤] أستغفر الله العظيم .

فالحذر من إستخدام ألفاظ وتعبيرات لا تليق في حق الشارع الحكيم سبحانه ولا تليق في حق شرعه الحكيم وفي هذا الصدد يقول البعض محذرا[٥] «لا بد من الالتزام بالكتاب والسنة ومعقولهما لفظا ومعنى فلا يستعمل في التعبير عن العقيدة إلا الألفاظ التي جاءت في الكتاب و السنة ، و يجب أن تستعمل هذه الألفاظ فيما سيقت فيه من المعاني المرادة بها في الكتاب و السنة . . . » .

و الأخطر من هذا أن تنسب إلى صفاته و أفعاله سبحانه وتعالى صفات

---

(١) المرجع السابق (المرجع رقم ١١ في قائمة المراجع)، ص ٨٩ .
(٢) المرجع رقم ٥ في قائمة المراجع ، ص ٥٩ .
(٣) المرجع رقم ٣ في قائمة المراجع ، ص ٥٠ .
(٤) المرجع السابق (المرجع رقم ٣ في قائمة المراجع) ، نفس الموضع .
(٥) ابراهيم بن محمد البريكان ، المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية على مذهب أهل السنة و الجماعة ، الخبر : دار السنة ، ص ٦٣

أو أفعال هي من صفات و أفعال البشر كالتخطيط أو الإدارة أو وضع السياسات إلى غير ذلك من كلمات أو ألفاظ لم يرد ذكرها في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ ، فضلاً عن أنها لا تليق في حق الله فالإدارة وو ضع السياسات و التخطيط جهد ونشاط بشري غايته الإعداد و التجهيز لتحقيق غايات و أهداف المنظمات بكفاءة و فعالية أخذا في الاعتبار المتغيرات البيئية الحالية و المستقبلية ، وإستغلال الفرص وتحاشي التهديدات بالبيئة الخارجية ، و توظيف و إستثمار نقاط القوة وعلاج أوجه الضعف في البيئة الداخلية . . . . فهل هذا يليق في حقه سبحانه ؟ . وفي ذلك يقول البعض أيضاً محذراً : « من تكلم في صفات الله بما لا يليق به (سبحانه) ، و نسب إليه ما لا يحسن في صفاته ، و ترك الإتباع و أثر الاختراع ضل عن الهدى»[1] .

وفي هذا الصدد أو قريباً منه يقول البعض محذراً من خطورة البحث في أسماء الله و صفاته بأن «الأصل أن نقف في البحث والنظر على ما ورد في النصوص الشرعية وذكره الشارع (سبحانه) بالقدر الذي جاء من غير زيادة أو نقصان» ثم يضيف «وكذلك يحرم شرح أسماء الله و صفاته أو التعليق عليها»[2] .

و الخطر والإثم الأكثر شيوعا هو تأويل النصوص القرآنية بما لا تحتمل والخروج بها عن مرادها وعن المعني من ورائها و الشواهد كثيرة في المراجع المرفقة . وأحيل فيما يتعلق بخطورة هذا النهج إلى ما ذكره شيخ الإسلام

(١) علي محمد المصراتي ، من عقيدة المسلمين في صفات رب العالمين بمنهج أل السنة و الجماعة ، عمان : دار البيارق ,ص ١٦٠ .
(٢) عز الدين هشام بن عبدالكريم البدراني ، مناهج الأدلة في بحث أسماء الله و صفاته ، إربد : دار المتنبي ,ص ١٣٣ .

ابن تيمية عن خطورة التعسف في التأويل وإخراج الأقوال عن ظاهرها ، فيقول رضي الله عنه[1] :

« ليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله وفق مذهبه ، إن لم يتبين من كلام الله ورسوله ما يدل على مراد الله ورسوله» وعليه فالأصل في التأويل الالتزام بمراد الله جل وعلا ، ورسولهﷺ ، ثم يضيف في موضع آخر[2] .

«إن كثيرا من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله ، يسلك مسلك من جعل التأويل كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ ، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص ، و هذا خطأ » .

هذه في عجالة جانب من الخطورة و الإثم الناجم عن عزو العلوم الإدارية إلى الشريعة الإسلامية .

الإدارة من منظور إسلامي كبديل عن عزو العلوم الإدارية إلى الشريعة الإسلامية

وعلى ضوء ما سبق ذكره من تحفظات على هذا النهج المتمثل في عزو العلوم الإدارية إلى الإسلام ، ودرأ للخطورة و الإثم الناجم عن عزو ما ليس من الإسلام إلى الإسلام ، كان هذا التوجه الداعي لدراسة وبحث العلوم الإدارية من منظور إسلامي .

---

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية ، الإيمان ، تحقيق : محمد الزبيدي ، بيروت دار الكتاب العربي ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م ، ص ٥٣ ، ٥٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

ومقتضي هذا النهج هو القيام بعرض ما انتهى إليه الفكر الإنساني من مبادئ و قواعد و نظريات في مجال العلوم الإدارية على الشريعة الإسلامية ، لتقييمها أولا ، ثم تقويمها ثانيا ، وذلك على ضوء الغاية و المقاصد و الأصول والمبادئ و القواعد العامة و الأحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية ومن ثم :

- إقرار ما توافق من عناصر العلوم الإدارية مع الشريعة الإسلامية .
- تقويم أو إستبعاد ما تعارض من هذه العناصر مع الشريعة .

ومن المأمول فيه أن يبادر رجال الفكر الإداري العربي و رجال الفكر الإداري من المسلمين إلى إستخدام هذا النهج و هذا المصطلح في الدراسة و البحث في مجال العلوم الإدارية كبديل عن النهج الآخر ، ومن ثم إستبدال مصطلحات » الإدارة الإسلامية » و«الإدارة في الإسلام » وغيرهما من مصطلحات مشابهه ، بمصطلح «الإدارة من منظور إسلامي» .

أهم الخصائص المميزة لنهج «الإدارة من منظور إسلامي»

لاشك إن هذا النهج من التحاكم إلى الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالعلوم الإدارية سيسهم في تحقيق أمور ثلاثة :

الأمر الأول : انه يقي ويجنب علماء ومفكري الإدارة المسلمين من مغبة الوقوع في الإثم من جراء التأول على الشريعة بما ليس فيها أو منها ، وكذلك يقي الشريعة الإسلامية من كيد المتربصين بها و الحاقدين عليها ، الجاحدين والناكرين لفضلها و لسموها و ثباتها وكمالها .

الأمر الثاني : انه يقي ويجنب علماء ومفكري الإدارة المسلمين من مغبة القعود أو التراخي عن متابعة وملاحقة التطورات المستحدثة في مجال العلوم الإدارية بمظنة كمال عناصر العلوم الإدارية المعزوة خطأً إلى الشريعة الإسلامية .

الأمر الثالث : ان هذا النهج من التحاكم يتيح لعلماء ومفكري الإدارة المسلمين القيام بدور فاعل و إيجابي في تطوير و تقييم و تقويم عناصر العلوم الإدارية سواء في مجال التنظير أو في مجال التطبيق وذلك على ضوء الاستضاءة و الاسترشاد بالأصول و المبادئ و القواعد العامة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية كموجهات ومحددات و معايير في هذا الصدد .

و بعد ؛ فهذا هو نهج «الإدارة من منظور إسلامي» ، وهذا هو المقصود بمصطلح«الإدارة من منظور إسلامي» وهذه هي المبررات و الأسباب الدافعة لقيامي ببحث موسع عن «الإدارة من منظور إسلامي» ، مستعيناً بالله العلى القدير ، والله من وراء القصد .

إن أريد إلا الإصلاح ما إستطعت ، و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم .

المراجـــــع

إبراهيم بن محمد البريكان, المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية على مذهب أهل السنة و الجماعة ,الخبر : دار السنة .

أحمد إبراهيم أبو سن ، الإدارة في الإســلام ، الرياض : دار الخريجي ، ط٦ ، ١٩٩٦م . (الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

أحمد بن داوود الزجاجي الأشعري ، مقدمة في الإدارة الإسلامية ، جدة : د . ن ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

حزام بن ماطر بن عويض المطيري ، الإدارة الإسلامية المنهج والممارسة ، الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

حسب الرسول حسين أحمد ، الإدارة العامة في الإسلام ـ الأصول والتطبيق ، جدة : دار النوابغ للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤١٦هـ .

شيخ الإسلام ابن تيمية ، الإيمان ، تحقيق : محمد الزبيدي ، بيروت دار الكتاب العربي ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

عبد الرحمن إبراهيم الضحيان ، الإدارة و الحكم في الإســلام ـ الفكر والتطبيق ، المدينة المنورة : د . ن ، ط ٤ ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

عز الدين هشام بن عبدالكريم البدراني ، مناهج الأدلة في بحث أسماء الله و صفاته ، إربد : دار المتنبي .

علي محمد المصراتي ، من عقيدة المسلمين في صفات رب العالمين بمنهج أل السنة و الجماعة ، عمان : دار البيارق .

فرناس عبد الباسط البنا ، التخطيط : دراسة في مجال الإدارة الإسلامية وعلم الإدارة ، القاهرة : د٠ن ، ط١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

فهد صالح السلطان ، النموذج الإسلامي في الإدارة / منظور شمولي للإدارة العامة ، الرياض : د.ن ، ١٤١٢هـ-١٩٩١م ، ط٢ : ١٤١٨هـ-١٩٩٧م ، مطابع الخالد .

فهمي خليفة الفهداوي ، الإدارة في الإسلام المنهجية والتطبيق والقواعد ، د.ن (جامعة مؤتة : دار المسيرة) ، ط١ ، ٢٠٠١م-١٤٢١هـ .

محمد بن عبد الله البرعي ، مبادىء الإدارة والقيادة في الإسلام ـ دراسة مقارنة ، الدمام : نادي المنطقة الشرقية الأدبي بالدمام ، د.ت .

محمود عساف ، المنهج الإسلامي في إدارة الأعمال ، القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

محمد عبد المنعم خميس ، الإدارة في صدر الإسلام ، القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٩٧٤م .